

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان

الهيئة التشريعية القومية
مجلس الولايات

مؤتمر السيدات البرلمانيات برابطة مجالس الشيوخ والشورى
في أفريقيا والعالم العربي

ورقة عمل بعنوان:

دور السيدات البرلمانيات في السلام والأمن في أفريقيا والعالم العربي

أعدتها:

جوزيف شيلينغسي

المدوب القاري:

للمجلس الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي

ورئيس:

لجنة تسيير المجتمع المدني للاتحاد الأفريقي الإستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأوروبي

بريد إلكتروني: joseph.chilengi@afriicaidp.org

الخرطوم - قاعة الصداقة والفترة من ١٨ إلى ١٩ مارس ٢٠١٢ م.

مقدمة:

أسمحوا لي بأن أشكر المنظمين لهذا المؤتمر لإتاحتهم لي الفرصة للالتقاء بالسيدات أعضاء برلمانات من أفريقيا والعالم العربي. هذا المؤتمر هو جزء من طموحاتي المستمرة للمساهمة في تعزيز دور المرأة للعيش في مجتمع أفضل وآمن عالمياً. وأخص بالذكر مدام عبله من السودان والتي كانت دائماً تؤثر علي مع الآخرين.

إن دور السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي في السلام والأمن يمكن أن تتم مناقشته جيداً إذا كان ذلك ضمن أجندة الحكم في الإقليمين. وأن تعمل السيدات الأعضاء في البرلمانات من خلال أجندة الحكم هذه كمهمة أساسية لهن.

المرأة الأفريقية والعربية والمشاركة السياسية:

على الرغم من أن الكثير من الإجراءات قد تم اتخاذها من قبل أغلبية الدول العربية والأفريقية لتعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، ومساهمتها في الحياة العامة ومراكز السلطة ولكن ذلك لم يرقى إلى المستوى المطلوب.

إن الإقليم العربي بالذات يعتبر الأقل في العالم فيما يخص مشاركة المرأة في البرلمانات. إن الهدف من هذه الورقة هو اختبار المشاركة السياسية للمرأة في الدول الأفريقية والعربية وتوضيح التحديات المختلفة التي تعوق مشاركة المرأة الأفريقية والعربية في السياسة وصنع القرار وخلق فجوات في الأدوار والمشاركة في السلام والأمن. إن هذه التحديات تتضمن: عوامل ثقافية، الصورة النمطية للمرأة، المرأة قليلة الثقة بنفسها، إنعدام التنسيق بين منظمات المرأة، فاعلية برامج تعزيز المرأة، مواطن الضعف في الإطار المؤسسي والقانوني، ممارسات الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية، شكوك حول الأجندة الخاصة بتعزيز المرأة، عملية تطوير إستراتيجيات تعزيز المرأة. لذا فإن التحديات التي تواجه المرأة في السياسة كبيرة وتؤدي إلى محدودية مشاركتهن في

العمليات السلمية. إنذا الأمر يحتاج إلى تضافر كل الجهود مع الاعتراف بقدرات المرأة كإنسان قادر على تحمل المسؤولية لبناء أممهن.

وضع الصورة على المستوى العالمي:

شهد العالم في الماضي اهتماماً كبيراً خاص بقضايا المرأة وأفرد عام ١٩٧٥م كعام عالمي للمرأة. ومهد العام ١٩٧٥ الطريق إلى إبرام معاهدة إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة أثناء المؤتمر العالمي للمرأة الذي انعقد في المكسيك العام ١٩٧٩. وتلى مؤتمر المكسيك حول المرأة مؤتمرات أخرى هامة خاصة بالمرأة في كوبنهاجن ١٩٨٠، نيروبي ١٩٨٥. اتسعت مساحة الاهتمام بقضايا المرأة في بداية التسعينات مع اهتمام عالمي حول التمييز المستمر ضد المرأة وتهميش دورها في كل مناحي الشؤون العامة متضمنة السلام والأمن. إن المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة العام ١٩٩٤ كان له الأثر الواضح في الاهتمام المتزايد بقضايا النوع. وتبع ذلك مؤتمر بكين في ١٩٩٥ الذي مهد الطريق لتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي الوظائف العليا وصادق المؤتمر على الجهود السابقة في كل المؤتمرات مؤكداً على مسؤولية الدول وتعهداتها بتبني خطط عمل قوية تنسجم مع منبر بكين للعمل.

مواصلة للحديث عن حقوق المرأة فإن أهداف الألفية للتنمية في العام ٢٠٠٠ قد تضمنت بوضوح أهمية المرأة في الهدف "٣" لتطوير مساواة النوع وتعزيز المرأة. إن أهداف الألفية للتنمية الأخرى لم تتطرق صراحة للنوع كهدف ولكن تمت معالجة قضايا المرأة بوضوح في مجالات أخرى لأهداف الألفية للتنمية مثل الفقر، التعليم والصحة.

إن الإقليمين الأفريقي والعربي لم يكونا معزولين من الاهتمام العالمي بالمرأة وحقوق الإنسان حيث لعبت الإرادة السياسية دوراً رئيسياً في تعزيز تنمية المرأة الأفريقية

والعربية. شهدت الدول الأفريقية والعربية تحولات كبيرة خلال العقد الماضي في التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

يضم الإقليم العربي ٢٢ دولة وهي أعضاء بجامعة الدول العربية وهي محاصرة بقضايا عديدة من بينها الصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته، أحوال اقتصادية غير مستقرة عدم التوازن بين السكان والموارد والضغط البيئي. في حين أن الإقليم الأفريقي يضم ٥٤ دولة البعض منها أعضاء في جامعة الدول العربية أيضاً وهي تعاني من نفس الظروف في الإقليم العربي. إن التراث الثقافي الإسلامي العربي واللغة العربية المشتركة شكل شخصية متفردة للإقليم وسكانه فيما تتميز أفريقيا بالتنوع في اللغات والشخصية. ظلت العملية الديمقراطية في الإقليمين الأفريقي والعربي بطيئة وهي تواجه معوقات كثيرة منها عدم استقرار الإقليم والصراعات، عدم التوازن الاقتصادي وإنعدام الحرية في الارتباط بعملية ديمقراطية فعلية. إن مثل هذه المعوقات ليست فقط تعوق العملية الديمقراطية وإنما أيضاً تضعف الجهود المبذولة لتطوير تعزيز المرأة والمشاركة المتساوية في إتخاذ القرار ودورها في السلام والأمن كصانع للقرار.

تم تصنيف العالم الأفريقي والعربي من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) كأقل إقليم من حيث معايير تعزيز النوع. إن إنعدام الحرية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي قد وجد أخيراً اهتماماً متزايداً. بالإضافة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي قد وضع الإقليم الأفريقي والعربي كأقل إقليم من حيث مشاركة المرأة في البرلمان. لذا فإن الوضع السياسي للمرأة الأفريقية والعربية لا يزال يعتبر حرجاً. إن مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار قد تم إعلانه كأحد الأولويات الرئيسية لتنمية المرأة.

إن الحكم الضعيف غالباً ما يكون سبباً للصراع ومعوقاً رئيسياً لبناء سلام دائم. وفي ذات الوقت فإن الصراعات الموروثة مثل المجتمعات المستقطبة مع الأعداد الكبيرة

للمؤسسات المرببة والضعيفة أوجد حواجز تعوق تحسين الحكم. إن السلام والأمن وبناء السلام هي قضايا الحكم. وما لم يتم تمكين السيدات البرلمانيات من الحكم فإنهن لن يستطعن لعب دور هام في أي هندسة سلام وأمن لأن أنشطة السلام والأمن هي جزء من أجندة الحكم.

لذا فإنه من الضروري للمرأة أن تكون جزءاً من العمليات التي تطور المسؤولية الحكومية واستجابتها للتعامل مع الاحتياجات التي لم تلبي بعد والقضايا محل الاهتمام والتي تكون سبباً للصراعات، زيادة قدرات المواطن العادي للمطالبة بحقوقه، متابعة عمل الحكومة وتمليك المعلومات عن السياسات الموجودة، إيجاد فهم أفضل للتحديات والإستراتيجيات الخاصة ببناء السلام والحكم، تعميق التحليل وتبني أفكار جديدة من خلال التحليل العالمي المشترك داخل الإطار الأفريقي - العربي والتفاهم النسبي بين السيدات البرلمانيات من أفريقيا والعالم العربي. إن هذا المؤتمر بدأ يبحث في المضامين السياسية لتجربة السيدات البرلمانيات من الإقليمين من خلال تحديات التنوع الهيكلي والثقافي والتاريخي.

إن بناء السلام وبناء الدولة جذب اهتمام العالم بصورة كبيرة تجاه الدول المتأثرة بالصراعات. إن الاهتمام الأساسي لبناء السلام هو تطبيق عمليات تساعد على إنهاء العنف والصراعات وإصلاح العلاقات. التركيز على بناء الدولة يجب أن ينصب على تعزيز الحكم، قدرات الدولة، علاقات مجتمع الدولة. وقال المستر ميدلين ك البرايت "إن النجاح بدون الديمقراطية غير مرجح وإن الديمقراطية بدون المرأة غير ممكنة.

يعتبر عمل ومهام سيدات برلمانيات إضافة للحكم وهندسة الديمقراطية. إن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم ولكن ذلك لا يعني إن كل ديمقراطية تمارس بطريقة جيدة. الكثير من البلدان بها حكومات منتخبة ولكنها تعاني من غياب

الديمقراطية أو من مشاكل مثل الفقر، الجريمة، الفساد، التدهور البيئي والصراع المدني. إذا كانت الديمقراطية مطبقة بطريقة صحيحة فإن ذلك يعتمد على مساهمات كل المواطنين من بينهم المرأة وسيدات برلمانيات. إن ذلك لن يحدث إذا منعنا البنات والسيدات بالقانون أو العادات من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية للدولة.

في الحقيقة إن موضوع دور المرأة في الديمقراطية تمت مناقشته منذ وجود الديمقراطية. ولكن النقاش انتهى والمرأة الآن لها حقوق متساوية في التصويت، التنظيم، وإدارة المكاتب، بدأت تعمل في الحقل التجاري، الحصول على الائتمانات، التعبير عن وجهة النظر المستفيدة من الحقوق وحماية القانون. إن الحديث عن تعزيز المرأة في العالم ليس فقط هدفاً ولكنه حجر الزاوية للتقدم الديمقراطي، وذلك لأن المرأة تهتم بقضايا يتجاهلها الآخرون، توفر طاقة للمشاريع التي يهملها الآخرون، يمكنها الوصول إلى الدوائر الجغرافية التي صرف النظر عنها الآخرون وتساعد المجتمع على التقدم سوياً إلى الأمام. إن تعزيز المرأة يؤدي إلى حكومات نموذجية، سريعة الاستجابة ومسئولة وقادرة على تجاوز الحواجز العرقية، العنصرية والدينية. كما أبدت المرأة مهارة والتزاماً في مساعدة المجتمعات للتعافي من الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية. انتهت المناقشة ولكن الصراع لم ينتهي. في الكثير من البلدان استمر إنكار حقوق المرأة. وذلك يمكن أن يعزى إلى التعصب الأعمى، الغلو في الوطنية والرمزية أو التخوف من التنافس الحر. أحياناً تكون مكتسبات المرأة بطيئة جداً أو تدريجية. أحياناً تتغير القوانين ولكن العادات لا تتغير متسببة في خلق قوانين تكون سارية المفعول بطريقة سيئة. تم تقديم النصح والاستشارة بالانتظار حتى يتم التعامل مع القضايا العاجلة أولاً

وفي النهاية سيأتي دورك. إن الوقت قد حان الآن. إذا كانت الديمقراطية تهدف إلى توطيد جذور قوية وصحيحة فعليها أن تستفيد من المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في المواقع القيادية العالمية، الإقليمية، القومية والمحلية وأدوار كاملة للدفاع عن قضاياها.

كلنا أمل أن يكون هذا الملتقى نقطة تحول وأن يخدم ليس فقط السيدات البرلمانيات وإنما الأحزاب السياسية أيضاً وقادة المجتمع المدني العاملين على تطوير ارتباط المرأة بكل مناحي الحياة العامة.

المرأة في البرلمان في أفريقيا والعالم العربي:

إن جهود بناء السلام في أفريقيا والعالم العربي اليوم تعثرها معوقات بسبب ضعف تمثيل المرأة في البرلمانات، ولكن يجب على المرأة الآن أن لا تنظر إلى العدد القليل منهن في البرلمانات والتركيز على ما الذي ستفعله أثناء وجودها في البرلمان، كيف يمكن أن تؤثر مهما كان العدد. إن المرأة الآن تتعلم قوانين اللعبة واستخدام هذه المعرفة والفهم لتطوير قضايا المرأة من داخل الهيئات التشريعية الإقليمية. وبعمل ذلك تكون المرأة قد زادت من فرص نجاحها بنفسها. كما تمهد الطريق للجيل الجديد للمرأة للدخول إلى العملية التشريعية. كيف يمكن للمرأة أن تزيد من أثرها على العملية السياسية وبناء السلام عبر البرلمان؟ ما هي الإستراتيجيات الأكثر فائدة لزيادة فاعلية اللاتي يردن الدخول إلى البرلمان؟ ما هي الطرق التي تؤدي إلى تأثير المرأة على العمليات السياسية؟.

العمل داخل البرلمان:

إن التأثير الفعلي الذي يمكن أن تتركه السيدات البرلمانيات يعتمد على عدد المتغيرات مشتملة على المحيط السياسي الذي يعمل فيه البرلمان، نوع وأعداد المرأة داخل البرلمان وقواعد اللعبة البرلمانية. عندما ناضلت المرأة في الكثير من أنحاء العالم للحصول على

حق التصويت، كان متوقفاً أن يؤدي الحصول على حق التصويت إلى تمثيل نسائي أكبر. إن توقعاتنا لم تصدق وبدلاً من ذلك دخلت المرأة في نضال طويل وصعب حتى يتم إنتخاب المرأة للبرلمان. أشتمل جزء من هذه الجهود المبذولة لانتخاب المرأة لتمثيل نفسها إقناع النساء المقترحات باختبار المرأة لتمثيلها. يتركز معظم العمل في أغلب الدول داخل الأحزاب السياسية، وهي القنوات النموذجية للدخول إلى الهيئات التشريعية القومية.

على المرأة داخل وخارج الأحزاب السياسية تنظيم وتعبئة نفسها لتغيير طريقة الأحزاب السياسية القديمة للاختيار السياسي. إذا دخلت المرأة البرلمان فإن نهاية النضال لا تزال بعيدة. وفي البرلمان كإمرأة فإنك قد دخلت إلى ميدان الرجال. إن البرلمانات تم إنشاؤها وتنظيمها ولتكون محتكرة من قبل الرجال يعملون لمصالحهم الخاصة، ويؤسسون لإجراءات لإراحتهم. ليست هناك مؤامرة مقصودة لإقصاء المرأة ولم يكن ذلك هو الموضوع. تعتبر معظم البرلمانات القديمة نتاج لعمليات سياسية يسيطر عليها الرجال أو حصرياً على الرجال. و تم تأسيس البرلمانات اللاحقة على هذا النسق القديم. تعكس هذه المؤسسات التي يسيطر عليها الرجال إنحيازات رجالية معينة. ونوع الإنحياز يختلف باختلاف الدولة، الإقليم والثقافة. وحتى وقت قريب فإن هذه " الذكورية المؤسسية" كانت من السمات غير المرئية للهيئات التشريعية. وأخيراً تم تمحيص هذا الإنحياز الذكوري في الهيئات التشريعية. وحقيقة أصبح الدور السياسي للمرأة في البرلمانات قضية عامة في معظم البلدان والأقاليم وذلك فقط في النصف الثاني من القرن العشرين.

في العام ٢٠٠٢ شكلت المرأة ١٤,٣% من أعضاء البرلمانات عبر العالم. وفي دول شمال أوروبا جاءت أعدادهن الأعلى حيث بلغت ٣٨,٨% في حين أنه في الدول العربية بلغ

تمثيلها فقط ٤,٦٪. ومع الجهود السابقة لمحاولة إنتخاب المرأة للبرلمان، يمكن للمرأة اليوم أن تنظم نفسها داخل البرلمان وأن تتم التعبئة والدفاع عن المرأة داخل الهيئات التشريعية للإقليم. ويمكن وضع إستراتيجيات وإتخاذ إجراءات لتطوير القضايا المتعلقة بالمرأة وتسهيل التغيير في التشريع. إن الأثر الحقيقي الذي يمكن أن تحدثه سيدات برلمانيات سيعتمد على عدد المتغيرات التي تختلف من دولة إلى أخرى وهي تتضمن المحيط السياسي الذي يعمل فيه البرلمان، نوع وأعداد النساء في البرلمان وقواعد اللعبة البرلمانية. كل واحد من هذه العوامل له ثمار بارزة على مدى الاختلاف الذي يمكن أن تحدثه إمراة منتخبة عضوة في البرلمان ولأن هذه العوامل تختلف كثيراً من دولة إلى أخرى ومن إقليم لآخر فمن الصعب أن تعمم إقليمياً فيما يخص دوركن "كيف يمكن لكن كعضوات في البرلمان أن تزيدوا من تأثيركن" بالإضافة إلى أن هناك بحث صغير جداً ومعلومات متوفرة عما هو نوع الأثر الذي أحدثته أنت كإمراة. ولكي يتم توضيح الحاجة إلى المعرفة والفهم في هذا المجال الخاص بالمرأة وصنع القرار ذكرت مفوضية وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها أن هناك حاجة عاجلة لدراسة حالات عن "المرأة تحدث اختلافاً في السياسة".

نستنتج من ما هو موجود في المجال واعتماداً على المداخلات والمناقشات مع عضوات في البرلمانات عبر العالم فقد تعرفنا على استراتيجيات وآليات يمكن أن تستخدمها المرأة لإحداث تأثير على العملية. إن الحالات التي تمت دراستها في جنوب أفريقيا والنرويج توضح بعض هذه الإستراتيجيات.

الكتلة الحرجة:

إن مدى تأثير المرأة يعتمد كثيراً على عدد النساء في البرلمان وهن يمثلن قضايا واهتمامات المرأة. المناصرون للمساواة بين الجنسين دائماً ما يتحججون بأن السيدات

البرلمانيات الرائدات كنّ بديلات للرجال وهنّ يجتمعن مع الرجال داخل البرلمان وأصبحن لا يختلفن عن الرجال الذين إحتلوا محلهم. إني أشك في ذلك. من المعروف إن الرجال يتصرفون بطريقة مختلفة في حالة غياب المرأة لأنها حضورها يفسد حواجز النوع، إن وجود امرأة واحدة يغير من سلوك الرجال، كما إن وجود عدد منهن يحدث تغييراً أكبر في السلوك. توضح التجربة الأوروبية بأنه عندما يكون لدى سيدات عضوات في البرلمان مهمة للتأثير على التغيير فإن عدد قليل منهن يمكن أن يحرز نتائج كبيرة. في حين أن وجود حتى امرأة واحدة يؤثر على سلوك الرجال، وإن التغيير الكبير طويل الأجل سيتحقق عندما يكون هناك عدد كافي من النساء في البرلمانات يمثلن قضايا المرأة. إن هذا مطلوب لأقلية ذات شأن من النساء لتؤثر على التغيير السياسي أشار إليها العلماء السياسيين المناصرين لمساواة النوع "بالكتلة الحرجة". وطبقاً لما ذكرت متردود ليرب، إن الاختبار الحقيقي للكتلة الحرجة هو الإسراع في تطوير تمثيل المرأة عبر إجراءات تحسن من أوضاعها. هذه الإجراءات هي إجراءات للتعزيز. وفي دراستها عن نساء برلمانيات في الدول الإسكندنافية وجدت مسز داليرب بأن المرأة السياسية تعمل على توظيف النساء الأخريات وقد وضعوا تشريعات جديدة، وتم إنشاء مؤسسات لفائدة النساء، وبما أن أعدادهن قد زادت أصبح من السهل أن تكون المرأة سياسية وقد تغيرت مفاهيم الناس عن المرأة السياسية.

إستراتيجية اللوائح:

هذه الإستراتيجية تساعد على زيادة تأثير المرأة على العملية التشريعية. إن تطوير هذه الإستراتيجية يتطلب كتلة حرجة من النساء يعملن على تطوير قضايا المرأة. تشمل الإستراتيجية على ثلاثة أجزاء هي: تعلم اللوائح، استخدام اللوائح وتغيير اللوائح. نعني باللوائح والعادات، المعاهدات، الممارسات الغير رسمية ولوائح معينة تحكم

طريقة عمل الهيئة التشريعية. وذلك يتضمن عمليات القوانين، تقسيم العمالة في البرلمان، الهياكل الهرمية، الاحتفالات، الانضباط، العادات والقواعد السلوكية في البرلمان متضمنة العمل الداخلي وعلاقات البرلمان بالحكومة وبالأمّة التي أجرى الإنتخاب لخدمتها. إن إستراتيجية تعلم اللوائح وإستخدامها وتغييرها يعتمد على الاعتقاد بأن هناك حاجة للتغيير وإن الهدف من إنتخاب المرأة عضوة في البرلمان هو لضمان التغيير. قام العلماء والخبراء بتحديد أربعة أنواع رئيسية للتغيير مما يجعل إختلافاً هي مما يجعل إختلافاً للمرأة. يمكن تصنيف هذه الأنواع إلى: - تغيير مؤسسي وإجرائي، تغيير التمثيل، التأثير على النتائج والمحادثات.

التغيير المؤسسي / الإجرائي:

هذا التغيير يشير إلى الإجراءات التي تغير طبيعة المؤسسة لتصبح أكثر قبولاً للمرأة. إن التغييرات الثقافية مثل زيادة الوعي عن النوع، يجب أن تكون مصحوبة بتغييرات إجرائية تصمم لاستيعاب الأعضاء من النساء. إن زيادة الوعي عن النوع ليست هي فقط موضوع إشراك المرأة وإنما حساسية إن المرأة لم تعد أكثر إختلافاً عن الرجل وإن الطبقة الاجتماعية، العمر، العرق، القدرات الجسدية، الجنس، الأبوة ومراحل الحياة لها تأثير قوي على حياة المرأة كما تؤثر على حياة الرجل.

تغيير التمثيل:

يشتمل ذلك على إجراءات محددة لضمان إستمرار تعزيز وصول المرأة إلى الهيئات التشريعية. ويتضمن تشجيع المرشحات من النساء، الاستخدام الواعي للقدرات؛ تطوير تشريعات مساواة النوع، لوائح المساواة وتغييرات مناسبة في قوانين الانتخابات وحملاتها. ويتضمن تغيير التمثيل أيضاً إجراءات داخل البرلمان التي تم اتخاذها لوضع المرأة في مواقع برلمانية هامة وضمان وجودها في الحكومة. يجب أن يكون هناك تغيير

أيضاً في الأحزاب السياسية التي تأتي بنساء أكثر إلى الهيئات التشريعية. تستخدم المرأة البرلمانية غالباً الصلاحيات التي أعطاها لها وضعها التمثيلي للوقوف مع تحسين الفرص السياسية للمرأة في أحزابها. وبالمثل يمكن للمرأة البرلمانية تنظيم نفسها لمساندة المرأة لتولي مناصب عالية. ومعروف إن البرلمانات تشكل المكان الرئيسي للتعين في مناصب عليا.

التأثير على النتائج:

هذا يشير إلى المساواة بين الجنسين في التشريعات ونتاج السياسات الأخرى التي تم فيها تغيير القوانين والسياسات فيها لمصلحة السيدات. وهذا يتضمن وضع قضايا المرأة في الأجندة وضمان إن كل التشريعات لا تضر بالسيدات أو حساسية النوع.

السيدات البرلمانيات وبناء السلام:

في ٣١ أكتوبر من العام ٢٠٠٠ تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم ١٣٢٥ حول المرأة، السلام والأمن ... كان تبني القرار ١٣٢٥ تاريخياً وغير مسبوق ولأول مرة يتحدث مجلس الأمن عن الأثر السيئ للصراعات المسلحة على السيدات وأعترف بمساهمات السيدات في منع الصراعات، حفظ السلام، حل النزاعات وبناء السلام وأكد على أهمية مشاركتهن المتساوية والكاملة والنشطة في السلام والأمن.

وإستجابة للدفاع المستمر من قبل المجتمع المدني عن المرأة تبني مجلس الأمن حتى الآن أربعة قرارات إضافية عن السيدات، السلام والأمن. بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هذه القرارات هي: قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

يجب أن تؤخذ القرارات الخمسة مع بعضها جملة واحدة حيث أنها تشتمل على أجندة السيدات، السلام والأمن لدى مجلس الأمن وإطار لسياسة الأمن الدولي. إن

الإلتزامات بهذه القرارات يكون من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي وأيضاً من الهيئات بين الحكومات مثل الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي وحتى مستوى الحكومات القومية.

وبما أن مجلس الأمن مسئولاً عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين فإنه ليس مناسباً أن يقوم مجلس الأمن نفسه كل مرة بالتصدي لحقوق السيدات. إن كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالسيدات والأمن والسلام واجبة التنفيذ وهي القرار ١٣٢٥، ١٨٢٠، ١٨٨٨، ١٨٨٩ و ١٩٦٠.

تشتمل أجندة مجلس الأمن على قضايا الأوضاع الجغرافية والقضايا الرئيسية. إن قضايا السلام والأمن هي إحدى هذه القضايا الرئيسية والتي يعقد لها مجلس الأمن مناقشة مفتوحة كل عام، ويصدر تقارير طارئة ويتبنى قرارات وتصريحات رئاسية.

تعتبر عمليات السلام والحوار محاولات هامة لإنهاء الصراعات. يوضع الأساس لإشاعة السلام العادل عندما يتفق المتصارعون حول كيف تحل القضايا التي فرقهم وكيف يمكن أن يعيشوا مع بعضهم بسلام في المستقبل بالإضافة إلى محادثات السلام.

تتضمن عمليات السلام جهودات لمساعدة الأطراف المتصارعة والمجتمعات المتأثرة بالحرب لتغيير طريقة تفكيرها عن الصراع وزيادة الفهم وتحسين العلاقات بين المجتمعات.

إيجاد مساحة للحوار:

لذا فإن كثير من عمل السيدات البرلمانيات يتركز حول عمليات السلام. وعليكن كعضوات في البرلمان أن تعملن مع الأطراف المختلفة المشاركة في الصراع لمساعدتهم على تطوير الفهم عن ماذا يمكن أن نعمل وإيجاد فرص للمواطنين المشاركين في الصراع

للجلوس مع بعضهم لمناقشة القضايا. كل ذلك يجري مع الوضع في الحسبان أن يتقارب الطرفان في حل سلمي للصراع.

ولكن للأسف لا يسمع صوت السيدات في عمليات السلام في أفريقيا والعالم العربي وهن أقل تمثيلاً في إستراتيجيات حل النزاعات المحلية، القومية والدولية. وفي الأراضي المتأثرة بالحرب فإن قنوات الاتصال وسط السيدات تكون محدودة. ونتيجة لذلك فإن الجهود المحلية التي تهدف إلى حل النزاعات تخلو من وجهات نظر وخبرات السيدات. لذا فإن موقف السيدات حرج إذا ما عرفنا أثر الحروب على المجتمعات والطرق التي يمكن للمجتمعات أن تغير بها المواقف التي تساند العنف.

إن دور السيدات هو العمل تجاه تقوية مساهمة السيدات في جهود بناء السلام المحلية، القومية والدولية.

السيدات بحاجة إلى العمل مع السيدات ومنظمات السيدات في كل الدول المتأثرة لمساعدتهن لاتخاذ أدوار أكثر فاعلية لمعالجة آثار العنف. إن الحاجة إلى السيدات والسيدات البرلمانيات في كل مراحل منع الحروب وعمليات بناء السلام شرط أساسي للحفاظ على السلام والأمن. إن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وتحديات تنفيذه، والقضاء على سوء الفهم الثقافي وأخيراً مستقبلاً إشراك المرأة في الربيع العربي والمناطق الأخرى المرشحة للحرب في أفريقيا والعالم العربي تحتاج إلى تشكيل أساسي من السيدات لتثبيت دورهن في هندسة السلام والأمن. هذا هو أساس عملكن وتفويضكن. ومن ثم يمكن استخدام هذا التفويض لمعالجة القضايا على المستوى الإقليمي، القومي والمحلي. إن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ حول المرأة، السلام والأمن يعترف بدور السيدات في كل مراحل الحرب، النزاع المسلح وعمليات بناء السلام.

ومع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ فإنه قد تم الاعتراف الكامل بالسيدات كأدوات للتغيير وهن مرتبطات بإدارة الصراع والسلام المستدام. أوضح القرار بأن السيدات يجب أن يشاركن في كل مراحل محادثات السلام وإعادة البناء بعد الحرب. كما يجب احترام كل حقوق الإنسان في كل الحروب. إن قضية النوع يجب أن تكون جزءاً متكاملًا من السياسات المتعلقة بإعمار ما دمرته الحرب، المصالحات وبناء السلام. وحسب القرار فإنه لن يكون هناك سلام مستدام بدون هذه الشروط.

ولكن منذ سنة ٢٠٠٠ فإن ٢٠ دولة فقط تبنت خطط عمل قومية لتنفيذ القرار ١٣٢٥. إن المشكلة الرئيسية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ تبدو في إنعدام الإرادة السياسية على المستوى القومي والإقليمي وهنا يكمن دوركن كسيدات برلمانيات. إن السيدات يشاركن في سن التشريعات ولكن لم المرأة أي ثمار من هذه التشريعات.

بتوضيح هذه العقبات فإن أهم شيء يمكن أن يقوم به الإقليمين هو العمل المالي حول السلام وإشراك السيدات. أنظروا إلى الحائزة على جائزة نوبل للسلام لوريت ليما قوي وهي تتحرك بقميصها الأبيض فإنها لم تتحصل على أي دعم مالي خارجي، ولكنها قادرة على إسقاط دكتاتور. إن ملتقاكم يحتاج إلى تشجيع مثل هؤلاء الناشطين في المستقبل. يجب أن يكون إجتماعكم السنوي موجه الإجراءات مثل تبني خطة لتطوير السيدات البرلمانيات من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في البلدان التي لم تحرز حكوماتها أي تقدم في هذه القضية. لذا فإن إحدى التحديات التي ستواجهنا هذا العام هي إيجاد طرق لدحض الحجة التي تقول إن القرار يحتاج أن يفسح الطريق إلى الثقافة المحلية والعادات.

إن التحديات الرئيسية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ هي فضح زيف أسطورة إن القرار يعتبر خدعة لأجندة خارجية، أحياناً تكون هناك رسائل من الرجال السياسيين بأن مشاركة

المرأة في بناء السلام وإدارة الحروب هو أمر غريب على ثقافتنا. وفي هذه الحالة أقوم دائماً بالسؤال: هل يمكن أن نسأل المرأة عن ذلك؟ لذا فإننا نحتاج إلى أن نقوم بشيئين في نفس الوقت أجعل القيم العالمية في مقارنة مع المحيط المحلي وفي ذات الوقت أصر على الرسالة التي أوضحتها جائزة نوبل للسلام تجد أن الصراع من أجل حقوق السيدات هو حقيقة عالمي وعابر للثقافات.

التنفيذ والمسئولية:

إن الموضوع المكرر في النقاش حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ هو إنعدام التنفيذ والمسئولية. كيف يمكن أن نترجم سياسات القرار ١٣٢٥ إلى واقع. إن دولة ساحل العاج كانت واحدة من أبطال القرار ويبدو أنها لن تغير موقفها عندما تنشأ أية توترات في المجتمع المحلي. وهناك حالات مثل ليبيريا توضح بأنه يمكن تطبيق القرار. إننا نحتاج أن نتعلم من تجربتهما.

إن جائزة نوبل للسلام لسنة ٢٠١١، ليما قوي، الن جونسون سيرليف وتوكل كارمان كلهن قاموا بتصحيح مقولة إن السيدات في الصراعات تعتبر ضحايا سلبية ومستسلمة. وفي نيبال أثناء الحرب الأهلية كأن الرجال مرتبطين بالحرب. وكانت السيدات تبقى في القرى تناقش بقائها على قيد الحياة كل يوم مع الدولة والقوات شبه العسكرية. ونحن نحتاج إلى أن نستفيد من هذه التجارب والمهارات الممتازة من أجل البقاء على قيد الحياة.

الخاتمة:

عادة ما يكون الأشخاص المناقشون لاتفاقيات السلام بعد الحرب هم نفس الأشخاص الذين وقفوا في الجانب المضاد من الصراع. بالإضافة إلى ذلك فإن وفود محادثات السلام غالباً ما تكون حصرياً على الرجال. وفي هذه الحالة فإن صفقة السلام لن تعكس إحتياجات ومصالح جزء كبير من السكان من بينهم السيدات. إن الصراع المسلح في منظور السيدات يختلف تماماً عن منظور الرجال. أحياناً محاولات السيدات لإعادة الإعمار بعد الحرب تأخذ بعداً آخر حيث إن بناء السلام يعتبر شيئاً أكبر من ترسيم الحدود، تشييد البنيات التحتية ومؤسسات جديدة بالدولة يعتبر توفير العناية الصحية، مكافحة فيروس HIV (الإيدز)، مياه الشرب النظيفة وإجراءات محاربة العنف المحلي متطلبات جوهرية لتحقيق السلام المستدام وهي كلها أهداف مكررة عندما تسأل السيدات عن إحتياجاتها.

إن الدول التي تقدمت وبرهنت بأنها ستكون ذات تأثير حقيقي على قضايا إشراك السيدات في بناء السلام وإدارة الصراعات كلها دول جنوب العالم، ديمقراطيات جديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويجب عليها أن تنظر إلى دول مثل رواندا، نيبال وجنوب أفريقيا لتجد ما يساعدها على صياغة دستور جديد وعادل.

كما إنني أوافق على أن المرحلة الانتقالية بين الثورات وتأسيس الدولة المستدامة الديمقراطية تعتبر صعبة. ولكننا نحتاج إلى أن نكون متفائلين كما نحتاج كلنا إلى أن نكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة. نحتاج إلى تعزيز المرأة والشباب. ونحتاج في نضالنا إلى كل من الرجال والسيدات. ونحن نعتمد على بعضنا البعض. السيدات لن يستطعن الحصول على حقوقهن من دون الرجال والرجال لن يعيشوا في مجتمع عادل حتى تشارك السيدات بالكامل ويتم قبولهن بالتساوي.

إن مؤسسات الدولة ومدراء ما بعد الحرب لا يعرفون كم خسروا عندما لا يشترك صوت السيدات في عمليات بناء السلام. يبدو أن الربيع العربي قد أتاح الفرصة للسيدات اللاتي كن في طي النسيان. إننا نحتاج إلى تجسيد رسالة القرار ١٣٢٥، بأن السيدات ليست ضحايا فقط وإنما يقدمن مساهمات جوهرية إلى قضايا الأمن وعمليات بناء السلام المستدام.